خلاف النحاة في أسلوب الشرط جمعاً ودراسةً

د/ محمد إبراهيم محمد بخيت

جامعة المدينة العالمية بماليزيا

ملخص البحث:

اتسع الخلاف عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، وقد كان لهذا الاختلاف أسباب، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء ، ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ،الدوافع المادية والأطماع الشخصية ، والعصبية للبلد ،ومما اختلف فيه النحاة أسلوب الشرط ،وقد دار الخلاف بينهم في أربع وسبعين مسألة تتعلق به ، جمعتها ،ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف في بعضها ، واشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين ، ففي التمهيد ذكرت التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره ، وأسبابه، والتعريف بأسلوب الشرط ، وأما المبحث الأول: وعنوانه : مسائل الخلاف بين النحاة في أسلوب الشرط ، فقد اشتمل على بيان لمسائل الخلاف في أسلوب الشرط والإحالة على مواضعها بكتب التراث ، وعددها،وأما المبحث الثاني: وعنوانه: دراسة بعض مسائل الخلاف بين النحاة في أسلوب الشرط ، فقد اشتمل على خمسة مطالب هي بعض مسائل الخلاف السابقة ،ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، ثم أتبعتها بفهرس للمراجع،وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا ، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال ،وتكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي ، وكتب التراث ؛لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في أسلوب الشرط ، وترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على مسائل الخلاف في أسلوب الشرط ، وجمعها في دراسة واحدة ،ويهدف البحث إلى: جمع ودراسة جميع مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بباب الشرط ، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي ،وأظهر البحث نتائج منها:أولًا :يُظْهِرُ البحثُ بعض الآثار الإيجابية للخلاف النحوي التي منها: التوسع في القواعد، والتوسع في جواز بعض المسائل ، والتوسع في جواز بعض التراكيب ، وإضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية ،

وجواز تعدد وجوه الأعاريب ، والتوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن الكريم. ثانيًا : أن (كيف) يجازى بها معنى لا عملًا, وهو قول الخليل . ثالثا : أنّ العامل في (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه ، و(إذا) مضافة إلى الجملة؛لأنها ملازمة للإضافة.

الكلمات الدلالية: الخلاف لغة واصطلاحًا ، أسباب الخلاف ، أسلوب الشرط.

The scholars' disagreement on the topic of the Conditional style, collected and studies , by Dr. Mohamed Ibrahim Mohamed Bekheet, Associate professor in the department of Arabic language, Faculty of Languages, Al-Madinah International University in Malaysia

Abstract:

The points of disagreement between Arabic grammarians started to widen in the second generation of the Basra scholars .this disagreement had its reasons ,including the nature of Arabic language ,the methodological difference and competition between scholars .also among the reasons that caused the biggest disagreement were material motives ,personal desires and chauvinism .among the points of disagreement was the Conditional style .the disagreement focused on seventy four questions under consideration which related to it I gathered them and I think about showing the disagreement in some of them .this research includes the introduction ,preface ,two studies .in the preface I mentioned the definition of disagreement in Arabic term or phrase ,its establishment and development ,its reasons and the definition of the Conditional style it includes the points of disagreement in the Conditional style and referring its topics to heritage books and its numbers The second study and its title :studying some disagreement points among the grammarians in the Conditional style. this includes FIVE demands that considered some of the previous points of disagreement ,then conclusion and it has the most important results which I discovered through the research ,then based it on reference index. in this research I depend on the descriptive analysis methodology the descriptive methodology is based on studying a language, determining its characteristics and describing its nature accurately. The analysis methodology is concerned with analyzing grammatical texts and sayings. The problem with the research lied in the need to consult many books about grammatical dispute and heritage books to extract the greatest points of dispute between grammarians in the topic of (the Conditional style). The importance of this research lies in it addressing the points of dispute in the topic of (the Conditional style) and collecting them in a single paper. The research aimed to collect and study all the points of dispute in the topic of (the Conditional style), a goal achieved by referring to Arabic grammar heritage books. The research has reached several conclusions, including the firstly :the research shows some positive effects of the disagreement in grammar following which inclided :expanding in structures ,expanding in accepting some matters ,expanding in accepting some structures ,adding some tools in grammatical studies ,accepting multi expressions and expanding in multi sayings in the holy Quran Secondly:how is done with it meaning not work, this is ELKHALIL SAID, thirdly, the benefit of conditional if which its

answer from verb and phrasal verb, and additional to asentence because its attachment for additioning.

***Keywords**: dispute in language and terminology, reasons of dispute, Conditional style*

المقدمة:

بدأ الخلاف يتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، حيث ازدادت المباحث لديهم ، ونشأت حركة النقاش بينهم ، وأضافوا كثيرًا من القواعد ، ولم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا ، وإنما توسع ليشمل الشعراء والقراء ، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل شعراء العصر الجاهلي والمخضرمين، ومتقدمي القراء ،وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء، وبعد أن كان الخلاف هادئًا في عهد الخليل بن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي ، اشتد بين الكسائي وسيبويه ، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية[1] ،ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي[2] ، وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء ؛ للوصول إلى الرزق ، أو بلوغ المنزلة عند السلطان ، فالخلاف بدأ مبكرًا ، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين ،وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، وأكثر هذه الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء، الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومنها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي بين المدرستين ، والتنافس بين العلماء، ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب الضمير، وفيه اختلف النحاة اختلافًا واسعًا في مسائلَ تتعلق بأسلوب الشرط ، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في أربع وسبعين مسألة، جمعتها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف في بعضها.

أهمية البحث : ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على مسائل الخلاف في أسلوب الشرط ، وجمعها في دراسة واحدة .

كما يهتم هذا البحث بإظهار اتجاه يقوم على دراسة الخلاف الموضوعي في النحو العربي ، بجمع مسائل الخلاف المتعلقة بباب أو جزئية واحدة في مُؤَلَّفٍ خاص ، ومن المؤلفات التي اهتمت بهذا المنحى:

1. بشائر عبد الله علاونة ، الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب – رسالة ماجستير – جامعة اليرموك.

2. الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين في باب المرفوعات والتي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان .

3الخلاف النحوي في باب التنازع جمعًا ودراسةً،العدد الثاني والعشرين، مجلة مجمع جامعة المدينة العالمية .

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي ، وكتب التراث ؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في مسائلِ أسلوب الشرط.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:جمع ودراسة جُلِّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بأسلوب الشرط ، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي .

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

1 ـ ما مسائل الخلاف بين النحويين في أسلوب الشرط ؟

2 ـ هل أضاف خلاف النحويين في أسلوب الشرط جديدًا في الدرس النحوي ؟

المصطلحات والمفاهيم : يسهم البحث في بيان :

أولًا: مفهوم الخلاف أو المخالفة، فالخلاف معناه في اللغة :المضادة ،واصطلاحًا : هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله، ويعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة .

ثانيًا: أسلوب الشرط : وهو وقوع الشيء لوقوع غيره[3]،أو هو تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني[4] .

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية ، وله حدود موضوعية حيث تركّز هذه الدّراسة على دراسة مسائل الخلاف المتعلقة بأسلوب الشرط على النحو الذي تظهره الدراسة .

منهج البحث : اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي،والمنهج التاريخي إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا ، والمنهج

التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة في مرحلة زمنية معينة .

أدوات البحث : تمثلت أدوات البحث ومنهجيته في النقاط التالية :

أولًا: جمع جُلِّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بأسلوب الشرط ، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي .

ثانيًا: دراسة بعض مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بأسلوب الشرط.

ثالثًا: التمهيد للمسألة المذكورة بمقدمة تعين على فهمها.

رابعًا: الاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية على المسألة موضع الدراسة ، مع بيان موضع الشاهد واللغة في البيت الشعري .

خامسًا: وثقت النصوص والآراء ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها، أو إلى أمهات الكتب النحوية .

سادسًا: سرد آراء النحويين في المسألة وأدلة كل فريق مع الرد على أدلة الفريق الضعيف مستندًا في ذلك على أقوال النحويين ، وبما استدلوا به من شواهد قرآنية ، وشعرية ، ونثرية ، وعلل نحوية .

سابعًا: ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا تامًا معتمدًا في ذلك على كتب الشواهد كالخزانة ، وغيرها .

ثامنًا: استخرجت مسائل الخلاف في أسلوب الشرط من خلال الاطلاع على الكثير من كتب النحو التراثية ؛ وذلك بهدف جمع كل ما ذكره النحاة من مسائل تتعلق بهذا الباب .

تاسعًا: ذكرت المعلومات كاملة عن المصادر والمراجع في نهاية البحث في ثبت المراجع والمصادر.

الدراسات السابقة : لا توجد رسالة أو بحث علمي تناول هذه المسائل مجتمعة بالبحث والدراسة من قبل، إلا أن بعض هذه المسائل قد تناولتها بعض كتب النحو ، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع الدراسة ، وقد استفدت من عرضها وأحلت عليها أثناء الدراسة ، ومن هذه الكتب:

1 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم أبو بكر،تح: حسن حمد ،ط 1 (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية ،1418هـ . 1998 م).

2ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، تح/ د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،ط1(د.م :دار الغرب الإسلامي، 1406هـ ،1986م).

3 ـ ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف – فتحي بيومي حمودة – رسالة دكتوراه– جامعة القاهرة ، دار العلوم.

4. مسائل الخلاف التصريفية بين البصريين والكوفيين جمعٌ ودراسة لعبد الله بن منور الجميلي – رسالة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية.

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة ، وتوصيات ، وفهرس للمراجع .

فأما المقدمة فذكرت فيها: أهمية البحث وأهدافه ، وإشكاليته ، ومنهجه ،والدراسات السابقة ،وأدوات البحث وهيكله ، وأما التمهيد فاشتمل على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره ، وأسبابه، والتعريف بأسلوب الشرط وأدواته .

وأما المبحث الأول: وعنوانه : مسائل الخلاف بين النحاة في أسلوب الشرط ، فقد اشتمل على سردٍ لمسائل الخلاف في أسلوب الشرط والإحالة على مواضعها بكتب التراث .

وأما المبحث الثاني:وعنوانه: دراسة بعض مسائل الخلاف بين النحاة في أسلوب الشرط ، واشتمل على عدة مطالب :

المطلب الأول: مسألة : الجزم بكيف . المطلب الثاني: مسألة: الخلاف في العامل في إذا .

المطلب الثالث: مسألة الخلاف في العامل في جواب الشرط.

المطلب الرابع: مسألة الخلاف في (لما) ، أهي حرف أم ظرف ؟

المطلب الخامس: مسألة الخلاف في (لو) إذا أشربت معنى التمني ، أ هي قسم برأسها أم هي الشرطية ؟

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، ثم أتبعتها بفهرس للمراجع .

التمهيد: مفهوم الخلاف النحوي:

الخلاف لغة :معناه : المخالفة(5) ،قال تعالى(فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ(6)) ،أي :مخالفة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ(7) ، والخلاف معناه :المضادة ، وقد خالفه مخالفةً وخلافًا (8)، والخلاف ضد الموافقة ، وخالف خلافًا ومخالفةً ضد وافقه .

الخلاف في الاصطلاح :لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور حول الاختلاف والمخالفة ، والخلاف : هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله(9) ، ويعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة(10) .

الخلاف : نشأته وتطوره ، وأسبابه : أولا: الخلاف : نشأته وتطوره:

ملامح الخلاف النحوي بدأت تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة ، ومنهم :عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم ، وأضافوا كثيرًا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم ، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس وأعمل فكره فيه ، وخرَّج عليه مسائلَ كثيرة ، وافقه عليه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهم ، فانفسح ميدان القول في هذا العلم(11) ، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا ، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء ، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي ، والمخضرمين ، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء(12) ، والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة ، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانًا وأقواها بيانًا(13) ، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة ، ولاسيما عند عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ظاهرة الطعن على العرب(14)، وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ ، وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دفع متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين ، فقد نقل السيوطي في المزهر عن علماء اللغة والنحو أقوالا كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء(15).

أما الموقف الذي اتخذه النحاة من القراء ، فلم يختلف كثيرا عن موقفهم من الشعراء ، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم ، كذلك لم يسلم القراء، فقد ضعف النحاة قراءة بعضهم ، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية (16)،فالنحاة قد نقدوا القراء وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة،ونافع مقريء

أهل المدينة ، مع العلم بأن القراء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، فإذا ثبتت عندهم رواية قبلوها، ولم يحل دون قبولها خروجها على القياس ، ومنافاتها لحكم الأغلب ؛ وذلك لأن القراءة عندهم سنة متبعة ، والإسناد هو محور القبول والرفض ، فما صح منه قبلوه ، ولو تعارض مع مقاييس النحاة ، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم(17) .

وبعد أن استمر الخلاف هادئا إلى عهد الخليل في البصرة ، والرؤاسي في الكوفة ، اشتد بين الكسائي وسيبويه ، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية[18] ، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي(19) ، وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق أو بلوغ المنزلة عند السلطان ، فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سيدا للعلماء ، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر ، فالخلاف إذن بدأ مبكرا ، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين ، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرا من المؤاخذات النحوية ، فقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل ، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعا على مصراعيه ، ولم ينج كتابه نفسه من تخطئة النحويين ، فقد نظر فيه الأخفش ، وكان يعلق عليه تارة ويخطئ تارة وتارة يستدرك ، وكذلك فعل الكسائي والفراء والمازني وغيرهم ، فجميعهم قرأوا الكتاب وعنوا به وعلقوا عليه ، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل[20] ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات وزاد عليها شيئا في كتاب سماه (مسائل الغلط) ثم دار الخلاف في هذه التعليقات فألفت الردود والكتب ، واشتد الخلاف واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم ثعلب (ت291هـ) وتلاميذه، والمبرد (ت285هـ) وتلاميذه ، واشتد الأمر كثيرا بمجيء السيرافي(ت368هـ) وأبي علي الفارسي(ت377هـ) ،والرماني (ت384هـ) ، إذ اتخذ الخلاف شكلًا من أشكال الجدل والمنطق والفقه .

ثانيا: أسباب الخلاف النحوي: إن أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة ، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديمًا وحديثًا ، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي :

أ . طبيعة اللغة العربية التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف ، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية ، فتكون لكل منهم لغته الخاصة ، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا) (21) .

ب . طبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها ، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد ؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه ، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني ، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي(22) .

ج . الاختلاف المنهجي : اتخذ الكوفيون منهجًا يختلف كثيرًا عن منهج البصريين ، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل ، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلا كان أم كثيرا ، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين ، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية ، والفلسفية لدى بعض النحاة ، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر ، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية ، أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة(23) .

د . التنافس بين العلماء: سعى علماء المصرين البصرة والكوفة إلى إظهار مقدرتهم العلمية ، بغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة ، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه ، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء ، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم ، فحكموا في كثير منها ، فنصروا وخذلوا ، ورفعوا وخفضوا ، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلى(24)

. هـ . الدوافع المادية والأطماع الشخصية ،والعصبية للبلد ، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ، ولونت الخلاف بشيء من العنف(25) .

ثالثا: التعريف بأسلوب الشرط: مصطلح الشرط: هو وقوع الشيء لوقوع غيره(26)، وجاء في التعريفات: الشَّرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني(27) ، وكلمة الشرط تتطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضا حصول مضمون الثانية، فأدوات الشرط كلمات وضعت لتدل على التعلق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية(28).

أقسام أدوات الشرط: ثلاثة أقسام: القسم الأول: أدوات الشرط الجازمة، وهي: إنْ، وإذما، ومتى، وأيَّان، وأين، وأنَّى، وحيثما، ومَنْ، وما، ومهما، وأيٌّ. والقسم الثاني: أدوات الشرط غير الجازمة، وهي: لولا، ولوما، ولمَّا، وكلما، وأمَّا.

والقسم الثالث: أدوات الشرط التي اختُلف في عملها الجزم، وهي: إذا، وكيف، ولو.

المبحث الأول: مسائل الخلاف النحوي في أسلوب الشرط ، وفيه أربع وسبعون مسألة خلافية:

1. الخلاف في (لمّا) ، أ هي بسيطة أم مركّبة ؟(29)
2. الخلاف في (لم) و(لمّا) ، هل يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه؟(30)
3. الخلاف فيما أفادته (لمّا) في النفي(31) . 4 ـ الخلاف في جواز الفصل بين (لم) ومعمولها بالشرط(32).

5ـ الخلاف في (إذما) ، أ هي حرف أم ظرف زمان ؟(33) 6.الخلاف في جواز الجزم بـ(إذما) في الكلام(34) .

7.الخلاف في جواز رفع ما بعد (إنْ) حملاً لها على (لو) (35). 8 . الخلاف في (مهما) ، أ هي بسيطة أم مركّبة ؟(36)

9. الخلاف في (مهما) ، أ هي اسم أم حرف ؟ (36)
10. الخلاف في جواز خروج (مهما) من الشرط إلى الاستفهام(37) .
11. الخلاف في جواز دخول حرف الجر على (مهما) (38) . 12. الخلاف في وقوع (ما) و(مهما) ظرفي زمان(39) .
13. الخلاف في (مهمن) هل هي من الجوازم ؟(40)
14. الخلاف في جواز إهمال (متى) حملاً لها على (إذا) (41).
15. الخلاف في جواز جعل (متى) حرف جر بمعنى (من) (42). 16 . الخلاف في جواز الجزم بـ(أيّان) (43).
17. الخلاف في جواز الجزم بـ(إذا) في الاختيار إذا زيدت بعدها (ما) (44).
18. الخلاف في جواز مجيء (إذا) زائدة(45) . 19. الخلاف في جواز المجازاة بـ(كيف). (46)
20. الخلاف في جواز إضمار (كان) بعد (من) (47) .

21. الخلاف في جواز الفصل بين (من) والفعل بالعطف عليها وبالتأكيد (48).
22. الخلاف في جواز تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله , والتفسير بعده مع غير(إن) من الأدوات ضرورة(49) .
23. الخلاف في الرابط بين جملة الجواب وجملة الشرط , أ هو (إذا) أم على إضمار (الفاء). (50)
24. الخلاف في جواز جزم الفعل المضارع إذا كان الشرط ماضيًا . (51)
25. الخلاف في رفع الجواب إذا كان مضارعًا والشرط ماضيًا. (52)
26.الخلاف في الجازم لفعل الشرط . (53) 27. الخلاف في الجازم لفعل لجواب . (54)
28. الخلاف في جواز تقديم معمول فعل الجواب على الأداة . (55)
29. الخلاف في جواز تقديم فعل الجواب على الشرط . (56)
30. الخلاف في جواز حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط مستقبلاً قياسًا على المعنى . [57]
31. الخلاف في جواز الجزم إذا أضيف إلى (من) و(ما) و(أي) ظرف زمان . [58]
32. الخلاف في جواز الجزم بـ(مَن) بعد الهمزة [59]. 33. الخلاف في جواز أنْ تكون جملة الشرط والجزاء خبرًا لاسم الشرط [60]. 34. الخلاف في حذف فعل الشرط ، هل يشترط فيه تعويض (لا) من الفعل المحذوف ؟[61]
35. الخلاف في جواز حذف جواب الشرط أو الشرط وحده بعد غير (إنْ) . [62]
36. الخلاف في الجواب إذا توالى شرطان فصاعدًا من غير عطف[63] . 37. الخلاف في شرط الجزم بـ(إذ) و(حيث) [64].
38. الخلاف في جواز زيادة (ما) بعد (إنْ)و(أين) و(متى) و(أيّان) و(كيف) . [65]
39. الخلاف في جواز أنْ يكون فعل الشرط مضارعًا وفعل الجواب ماضيًا في الاختيار.[66]
40. الخلاف في استقبال الشرط والجزاء في (كان) إذا كانت شرطًا . [67]
41. الخلاف في جواز أنْ يكون الفعل الماضي لفظًا ومعنى مصحوبًا بـ(الفاء) و(قد) أو (بالفاء) وحدها وهو جواب الشرط [68] . 42. الخلاف في جواز مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) [69].
43. الخلاف في جواز مجيء (إنْ) بمعنى (إذا) [70] .
44. الخلاف في الشرط الذي لا يقتضي التكرار لو انفرد وربط بالفاعل ما يقتضي التكرار وأمكن تكراره وكان مناسبًا [71].45. الخلاف في الشرط غير المناسب إذا كان مربوطًا بـ(الفاء) أ يقتضي التكرار أم لا يقتضي[72] .

46. الخلاف في (كلّما) التي تقتضي التكرار[73] . 47 . الخلاف في العامل في جواب الشرط[74].

48. الخلاف في (أمّا) ، أهي حرف بسيط أم حرف إخبار أم حرف جزاء ؟ [75]

49. الخلاف في جواب (أما) إذا فصل بالشرط بينها وبين معمولها [76] .

50 ـ الخلاف في شروط عمل ما بعد (الفاء) بما قبلها[77] .

51 ـ الخلاف في جواز إعمال (أما) في الأسماء الصريحة [78] .

52 ـ الخلاف في (لو) إذا أشربت معنى التمني ، أهي قسم برأسها أم هي الشرطية؟[79]

53 ـ الخلاف في (لما) ، أ هي حرف أم ظرف ؟ [80].

54 ـ الخلاف في جواز اقتران جواب (لما) الماضي بـ(الفاء) أو بجملة اسمية مقرونة بـ(الفاء) أو بمضارع [81].

55 ـ الخلاف في (الواو) في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ ﴾ [82] .

56 ـ الخلاف في جواز أن تأتي (لو) بمعنى (إنْ) [83] . 57 . الخلاف في دلالة (لو) [84].

58. الخلاف في عمل (لو) إذا دخلت على المستقبل[85]. 59.الخلاف في جواز أنْ يلي (لو) فعل مضم[86] .

60.الخلاف في جواز أنْ تأتي بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر[87].

61. الخلاف في جواب (لو) في قوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءامَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ﴾ [88] .

62. الخلاف في جواز أنْ يأتي جواب (لو) بـ(الفاء) [89] .63. الخلاف في جواب (لو) إذا أشربت معنى التمني[90].

64. الخلاف في (اللام) في جواب (لولا) (91) . 65. الخلاف في جواز تقديم جواب (لولا) عليها[92].

66ـ الخلاف في جواز أنْ تأتي (لولا) بمعنى (ما) النافية (93) .67 ـ الخلاف في جواز وقوع (إذا) مفعولاً به[94] 68 ـ الخلاف في العامل في (إذا). [95] 69 . الخلاف في جواز جر (إذا) بـ(حتى). [96]

70. الخلاف في جواز وقوع (إذا) مبتدأ. [97] 71ـ الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا). [98]

72. الخلاف في جواز مجيء الجملة الفعلية بعد (إذا). [99]

73 . الخلاف في جواز حذف (بين) بعد (ما). [100]

74ـ الخلاف في جواز تفريغ (لمّا) بعد (أنْ) وقد تقدمها (ما علمت) [101] .

المبحث الثاني:دراسة بعض مسائل أسلوب الشرط ، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مسألة : الجزم بكيف[102] : ذكر النحويون لـ(كيف) استعمالات ثلاثة :

أحدها : الاستفهام , فيستفهم بها عن الحال ,وهي ظرف عند سيبويه , واسم مبهم عند الأخفش , والسيرافي , وصححه ابن يعيش[103] , ويترتب على هذا الخلاف أمور :

الأول أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا, وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره .

الثاني : أن تقديرها عند سيبويه في أي حال , أو على أي حال , وعندهما تقديرهما في نحو : (كيف زيد؟ أصحيح زيد؟) , ونحوه : (كيف جاء زيد؟ أراكبًا زيد؟) , ونحوه .

الثالث أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : (على خير) , ونحوه فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : (صحيح , أو سقيم) , وعندهما على العكس[104] .

الثاني : من الاستعمالات العطف نقله ابن هشام في المغني(105) عن عيسى بن موهب قال : " ذكره في كتاب العلل , وأنشد عليه قول الشاعر :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتْ قناتُهُ وهانَ على الأدنى فكيفَ الأبَاعِدِ[106]

قال : وهذا خطأ لاقترانها بالفاء , وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية , ثم يحتمل أن (الأباعد) مجرور بإضافة مبتدأ

محذوف أي : (فكيف حال الأباعد) , فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز[107]: ﴿وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ [108], أو بتقدير : (فكيف الهوان على الأباعد) , فحذف المبتدأ , والجار , أو بالعطف بالفاء , ثم أقحمت (كيف) بين العاطف , والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم " . [109]

الثالث : المجازاة , وقد اختلف النحويون في إفادة (كيف) المجازاة معنى , وعملاً .

قال ابن الضائع :" زعم الكوفيون[110] أن (كيف) يجازى بها , فيجزم الفعل بها , وزعم الخليل[111] أن الجزم بها قبيح "[112].

وقد اختلف النحويون في المجازاة بـ (كيف) على ثلاثة أقوال :

الأول :ذهب الكوفيون إلى : أن (كيف) يجازى بها كما يجازى بـ(متى ما) , و(أينما) , وما أشبههما من كلمات المجازاة , قال الفراء (113): " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل قوله : أينما , ومتى ما , وأي ما , وحيث ما , وكيف ما , و ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ (114)كانت جزاء , ولم تكن استفهاماً , فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام , وجاز فيها الجزاء , فإذا كانت جزاء جزمت الفعلين , وإلى هذا ذهب قطرب(115) من البصريين قال في (كيف) معنى الشرط : " ألا ترى أنك إذا قلت : (كيف يكن أكن) , فمعناه على أي حال يكون أكون عليه " (116) .

واحتج الكوفيون بالقياس وبالسماع : فأما القياس فإن (كيف) مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام , فهي سؤال عن الحال كما أن (أين) سؤال عن المكان , و(متى) سؤال عن الزمان . وأيضاً فإن معناها معنى كلمات المجازاة , فمعنى (كيفما تكن أكن) : (في أي حال تكن أكن) , كما أن معنى(أينما تكن أكن) : (في أي مكان تكن أكن) , ومعنى(متى ما تكن أكن) : (في أي وقت تكن أكن) , ولهذا قال الخليل مخرجها مخرج الجزاء , وإن لم يقل أنها من حروف الجزاء , فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام , ومعنى المجازاة فوجب أن يجازى بها , فإن قيل : إنما لم يجز المجازاة بها ؛ لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنه إذا قيل : (كيف تقم أقم) , فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها , وذلك متعذر , ومردود بالإجماع على جواز : (كيف تكون أكون) , وكان ينبغي ألا يجوز مثله , فلما جاز بالإجماع دل على صحة ما ذهبنا إليه[117] .

وأما السماع فمنه ما جاء في فصيح الكلام قال تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء﴾[118] , وقال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاء﴾[119] , وقال تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاء كَيْفَ يَشَاء﴾[120] , وجوابهما في ذلك في ذلك كله محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه(121)

والثاني : ذهب بعض النحويين[122] إلى : أن (كيف لا تجزم إذا أفادت معنى المجازاة إلا إذا انضمت إليها (ما) الزائدة , وهو ظاهر عبارة ابن آجروم[123] قال في مقدمته المسماة بمتن الآجرومية : " والجوازم ثمانية عشرة , فعد منها (كيفما) " .

والقول الأخير : ذهب جمهور البصريين[124] إلى : أن (كيف) لا يجازى بها .

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله (كيف تصنع أصنع) , فقال : هي مستكرهة , وليست من حروف الجزاء , ومخرجها على الجزاء ؛ لأن معناها (على أي حال تكن أكن) , واختلف في تفسيره ,

فأكثرهم على أن سيبويه , وجمهور البصريين يجيزون المجازاة بها معنى لا عملاً[125] , وبعضهم على أن المجازاة بها من قبيل الشاذ , ولا تجوز في سعة الكلام[(126)] .

وهو ظاهر عبارة السيوطي قال : " ولا يجازي بـ(كيف) , وقال سيبويه , وكثير يجازي بها معنى لا عملاً " [127].

واحتج الجمهور لصحة مذهبهم : بأنه لو جوزي بـ(كيف) لعرف ذلك بالسماع , وبالقياس لا وجه إلى الأول , فإنه لا يثبت فيه سماع , ولا وجه للثاني من خمسة أوجه :

أحدها : أن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل , و(كيف) لو علقت لعلقت حال الفعل , أو المفعول بحال أخرى , والفعل يمكن الوقوف عليه ؛ لظهوره , والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها .

الثاني : أن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار , فلا يصح أن يعلق عليها حال ألا ترى أنه لو قال : (كيف تذهب أذهب) , فذهب مكرهاً , أو مغموماً لم يصح تكلف ذلك في جواب الشرط , ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصح المجازاة به كقولك : (إن مت مت) [128] .

الثالث : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها سؤال عن حال , والحال لا يكون إلا نكرة , وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة , وتارة تجاب بالنكرة , فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة . [129]

الرابع : إنما لم يجز المجازاة بها ؛ لأنها لا يجوز الإخبار عنها , ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في (من , وما , وأي , ومهما) , فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة .

الخامس : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء , ولا ضرورة ههنا تلجيء إلى المجازاة بها , فينبغي أن لا يجازى بها ؛ لأنا وجدنا (آيا) تغني عنها ألا ترى أن القائل إذا قال : (في أي حال تكن أكن) , فهو في المعنى بمنزلة : (كيف تكن أكن) .

قال ابن الأنباري : " غير أن هذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن(آيا)كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان , والمكان , وغير ذلك , فكان ينبغي أن يستغني بها عن (متى , ما , أينما) , وغيرها من كلمات المجازاة , فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل " [130].

وقد رد الجمهور على ما ذهب إليه الكوفيون فقالوا: فأما قولهم : إن (كيف) أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام , وإن معناها كمعنى كلمات المجازاة , فلا يستقيم لهم ؛ لأن (كيف) لو أريد بها المجازاة , فقيل : (كيف تكن أكن) ؛ لضمن المتكلم المخاطب أن يكون على أحواله , وصفاته كلها , وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شخصان في جميع أحوالهما بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة , والسقم , والضعف إلى غير ذلك , فإن أحدهما لو

كان سقيماً , والآخر صحيحاً , أو ضعيفاً , والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً , ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً , فأما (متى ما) , و(أينما) , فإنه تتحقق المجازاة بهما , فإذا قيل : (أينما تكن أكن) , فقد ضمن المتكلم للمخاطب متى كان في بعض الأماكن أن يكون أيضاً في ذلك المكان , ولا يتعذر , وكذلك إذا قيل : (متى تذهب أذهب) ضمن له في أي زمان ذهب أن يذهب معه , وهذا أيضاً غير متعذر بخلاف (كيف) , فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاته كلها ؛ لكثرتها , وتنوعها(131) نعم إلا أن يقترن بالكلام قرينة تخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل : (كيفما يكن من قام أكن) . [132]

وأما قولهم : إن هذا يلزم البصريين في تجويزهم (كيف تكون أكون) بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعوه , فمردود بالفرق بينهما , فإن الفعل إذا رفع بعد (كيف) , فتقدير الكلام قد خرج على حال علمها المجازى , فانصرف اللفظ إليها , فلذلك صحيح الكلام , ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة ؛ لأن الأصل في الجزاء ألا يكون معلوماً ؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ(إن) , فإذا قيل : (إن قمت قمت) , فوقت القيام غير معلوم , فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم امتنع أن تقدر (كيف) في الجزاء واقعة على حال معلومة ؛ لأنها تخرج من الإبهام , وتباين أصل كلمات الجزاء , فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة. [133]

ترجيح الباحث: يبدو لي أن (كيف) يجازى بها معنى لا عملًا, وهو قول الخليل , وأما ما ذهب إليه الكوفيون فمردود عليه .

المطلب الثاني :الخلاف في العامل في إذا: اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين :

الأول : مذهب الجمهور(134) ، ونُسِب إلى أكثر النحاة [135] ، أنّ العامل في (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه ، و(إذا) مضافة إلى الجملة ؛ لأنها ملازمة للإضافة .

الثاني : مذهب بعض النحاة ونُسِب إلى المحققين[136] ، أنّ العامل في (إذا) شرطها ، أي إنّ (إذا)معمولة لفعل الشرط بعدها .

وردّ عليهم بأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وضُعِّف هذا الرد بأنّ (إذا) عند أصحاب هذا المذهب غير مضافة [137].

وردّ ابن هشام على مذهب الجمهور وضعّفه بأمور عدة هي [138]:

أولاً : إنّ الشرط والجزاء جملتان والرابط بينهما هو الأداة وتصير هاتان الجملتان . على قولهم . جملة واحدة ؛ لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول قد دخل في جملة عاملة .

ثانيًا : أنّ ما قالوه يمتنع في قول زهير :

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابقًا شَيئًا إذا كانَ جَائيًا[139]

لأنّ جواب (إذا) في هذا البيت محذوف ، وتقديره : إذا كان جائيًا فلا أسبقه ، ولا يجوز أنْ يُقال : لا أسبقُ شيئًا وقت مجيئه ؛ لأنّ الشيء عادة ما يسبق قبل مجيئه .

ثالثًا : أنه يلزم على قول الجمهور في قول القائل : إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا ، أنْ يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين وهذا باطل بالدليل العقلي ؛ لأنّ الحدث الواحد لا يمكن أنْ يقع بتمامه في زمانين وفي القصد ، إذ إنّ المراد في هذا القول أنّ الإكرام يقع في الغد لا في اليوم .

رابعًا : مما ينقض رأي الجمهور أيضًا ، أنّ الجواب ورد مقرونًا بـ(إذا) الفجائية نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [140]، وورد أيضًا بالحرف الناسخ نحو : إذا جئتني اليوم فإني أُكرمك ، وكل من (إذا) الفجائية ، والناسخ لا يعمل ما بعده بما قبله .

أما أبو حيان فقد اختار المذهب الثاني بقوله : " وهو الذي نختار" [141] ولم يبين سبب مخالفته للجمهور ، إلا أنّ المرادي نقل عنه أنه ضعّف رأي الجمهور ووصفه بالفساد من عدة وجوه :" الأول : أنّ إذا الفجائية قد تقع جوابًا لـ(إذا) الشرطية وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها .

الثاني : اقتران جوابها بالفاء وما بعد (فاء) الجزاء لا يعمل فيما قبلها .

الثالث : أنّ جوابها جاء منفيًا بـ(ما) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ وما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها .

الرابع : اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو : إذا جئتني غدًا أجيئُك بعد غد"[142] .

ترجيح الباحث: يبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان وابن هشام لما ذكروه من حجج تؤكّد صحة ما ذهبوا إليه

المطلب الثالث: مسألة الخلاف في العامل في جواب الشرط:

اختلف النحاة في هذه المسألة على خمسة أقوال :

الأوّل : مذهب المحققين من البصريين[143] ، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى أكثر نحاة البصرة[144]، أنّ الجازم لفعل الجواب هو الأداة[145] ، وإلى هذا ذهب السيرافي[146] ، وذكر أبو حيان أنّ السيرافي نسب هذا الرأي إلى سيبويه ، والناظر في قول سيبويه الآتي يلاحظ غير ذلك .

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي أنّ الأداة قد عملت في الجواب كما عملت في الشرط ، وأنها تقتضيهما كما تعمل (كان) و(ظنّ) و(إنّ) في المبتدأ و الخبر .

الثاني : مذهب سيبويه ، أنّ فعل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بفعل الشرط إذ يقول : " واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله "[147] ،وإلى هذا ذهب الأخفش[148] ، وحجتهم في ذلك أنّ الأداة ضعيفة في العمل في الفعلين، والشرط طالب للجزاء فليس من الغريب أنْ يعمل فيه ، وضعّف هذا الرأي أبو البركات الأنباري وردّ عليه[149] . واختار هذا المذهب ابن مالك[150] .

الثالث : أنّ العامل في الجواب ، هو الأداة وفعل الشرط معًا[151]، وذكر أبو حيان أنّ هذا القول نُسِب إلى سيبويه[152]، وقد مرّ قول سيبويه وأنه لم يقل بهذا الرأي ، وذكر أيضًا أنّ هذا القول نُسِب إلى الخليل، ونسبه إليه الرضي[153] ، وقد كان دقيقًا فيما نقله عن الخليل إذ إنّ ما نقله سيبويه عنه قوله : " وزعم الخليل أنّك إذا قلت : أتأتني فأتتك انجزمت بـ(أنْ تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حيث قلت : أئتني آتك"[(154)] ، ونقل أبو حيان وابن عقيل أنّ هذا القول نُسب إلى الأخفش[155] .

الرابع : مذهب الكوفيين[(156)] ، أنّ العامل في جواب الشرط هو الجوار كما جُرَّ قوله تعالى : (وَأَرْجُلَكُمْ) من قوله تعالى : ﴿ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾ في قراءة[157] مَنْ جرّ (أرجلِكم) .

الخامس : مذهب المازني[158] ، أنّ جواب الشرط مبني وفعل الشرط معرب ونُسِب إليه قوله : إنّ فعل الشرط والجواب مبنيّان [159].

ويبدو أن الراجح ما ذهب إليه ورجّحه أبو حيان في المذهب الأول بقوله : " والمختار أنّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب وهو مذهب المحققين من البصريين " [160].

المطلب الرابع: مسألة الخلاف في (لما) ، أهي حرف أم ظرف ؟

اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين :

الأول : مذهب سيبويه ، أنّ (لمّا) حرف ، وتربط جملة بأخرى ربطًا سببيًا وهي عنده : " للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره " [161]، وقال أبو حيان : " الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب " [162] وتابع سيبويه في ذلك ابن مالك واستدل له بقوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [163] ، فالمراد من الآية الكريمة أنّ الهلاك جاء بسبب الظلم ، لا أنّ الهلاك حدث حين الظلم ؛ لأنّ الظلم متقدم على الإنذار والإنذار متقدم على الإهلاك ، لذلك فإنّ اسميتها فيها شك أما حرفيتها فهي مؤكدة وظاهرة لدلالتها على الشرط فهي تقتضي وجوبًا لوجوب ، كاقتضاء (لو) امتناعًا لامتناع ، والحكم على الظاهر هو الأرجح [164] .

الثاني : مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني[165] ، أنها ظرف زمان بمعنى (حين) وحجتهم في ذلك أنّ (لما) أصلها (لم) فلما دخلت عليها (ما) افترقت عن (لم) ، كما أنّ (لو) عندما دخلت عليها (لا) صار لها معنى آخر، فوجب بدخول (ما) عليها أنْ تفترق عن (لم) ، لذلك فهي تدخل على الفعل الماضي ويحذف جوابها نحو : قاربت المدينة ولمّا أدخلها ، وهذا الفعل لو ظهر لجُزِم ، وهذا لا يحدث مع (لم) ، فهي عندما دخلت عليها (ما) تُوسِع فيها ، فجُعِلت ظرفًا وإنْ وليها فعل ماضٍ .

واحتج الفارسي لما ذهب إليه بقوله تعالى :﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [166].

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب سيبويه بقوله " والصحيح مذهب سيبويه "[167] .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه يجوز "أنْ يقال : لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتك اليوم ؛ لأنها إذا قُدِّرت ظرفًا كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس " [168].

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإنّ (لمّا) لا يمكن أنْ تكون ظرفًا بمعنى (حين) بدليل أنّ " (حين) تاريخ يُعلم به وقت مجيئه ، ومجيئه بـ(لمّا جئت) بعده كما ذكر سيبويه " [169] في قولنا : لما جئتَ جئتُ .

المطلب الخامس : مسألة الخلاف في (لو) إذا أشربت معنى التمني ، أ هي قسم برأسها أم هي الشرطية ؟

اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين :

الأول : مذهب ابن الضائع وأبو مروان بن هشام الحضرمي (ت550هـ)[170] ، أنّ (لو) إذا أشربت معنى التمني فهي حينئذ قسم برأسها ، وهي لا جواب لها كجواب (لو) الامتناعية ؛ لأنها لا تحتاج إليه ، ويجوز أنْ يكون لها جواب مقترن بـ(الفاء) نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ [171] .

الثاني : مذهب أبي حيان[172] ، أنّ (لو) هذه هي الامتناعية أُشربت معنى التمني والمعنى في قوله تعالى السابق : " أنهم تمنوا الرجوع إلى الدنيا حتى يطيعوا الله ويتبرؤا منهم في الآخرة إذا حشروا جميعًا مثل ما يتبرأ المتبرئون أولاً منهم " [173].

ويجوز أنْ يقترن جوابها بـ(الفاء) ومما ورد به السماع مجيء جوابها بـ(اللام).

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْـــبَرَ بِالْذَّنَائِبِ أيُّ زِيْرِ

بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنَاً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُوْرِ [174] .

ويبدو أنّ الراجح ما ذهب إليه أبو حيان ؛ لأنّ التمني دخل معنى الجملة ولم يدخل على (لو) ، وبقيت (لو) هي الامتناعية بدليل أنّه لا يمكن حذف جوابها ؛ لأنه لو حذف لبقيت الجملة قاصرة ، وكذلك فإنهم عندما تمنوا الرجوع إلى الدنيا فإنّ هذا التمني بالرجوع سيقترن بفعل آخر يكون مختلفًا عمّا عملوه في الدنيا من عمل سبّب دخولهم في النار .

الخاتمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وبعد :

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

أولًا: للخلاف النحوي أسباب عديدة دعت إليه منها: طبيعة اللغة العربية ، والاختلاف المنهجي ، والتنافس بين العلماء.

ثانيًا: يظهر البحث بعض الآثار الإيجابية للخلاف النحوي التي منها: التوسع في القواعد، والتوسع في جواز بعض المسائل ، والتوسع في جواز بعض التراكيب ، وإضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية، وجواز تعدد وجوه الأعاريب .

ثالثًا :. أن (كيف) يجازى بها معنى لا عملًا, وهو قول الخليل .

رابعًا : أنّ العامل في (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه ، و(إذا) مضافة إلى الجملة؛ لأنها ملازمة للإضافة .

خامسا: أنّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب وهو مذهب المحققين من البصريين .

سادسًا : أنّ (لمّا) حرف ، وتربط جملة بأخرى ربطًا سببيًا .

سابعًا : أن (لو) إذا أشربت معنى التمني ، هي الشرطية وليست قسما برأسها ؛ لأنّ التمني دخل معنى الجملة ولم يدخل على (لو) وهو مذهب أبي حيان .

التوصيات : الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي الموضوعي من خلال مطالعة كتب التراث النحوي مما يؤدى إلى الوقوف على أوجه إعرابية جديدة يحمل عليها الكلام ، وليُلِمَّ الباحثون بما تناثر من مسائل متعددة في الموضوع الواحد ، وإفرادها بالتأليف .

الهوامش:

(1) الزجاجي ، عبد الرحمن ، مجالس العلماء ، ،ص 9 .

(2) قوله ، أَم كَيفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بهِ رِئْمَانِ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ باللَّبَنِ السابق ، المجلس السابع عشر ،ص 35 .

(3) المبرّد ، المقتضب، ج2، ص46.

(4) الجرجاني ت (816 هـ)، علي بن محمد،كتاب التعريفات، ص125– 126.

(5) ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ج 9،ص 86 ، الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج 6،ص 102 .

(6) سورة التوبة من الآية 81 .

(7) الجوهري ، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح ، ج4،ص 1357. قال اللحياني ، "سررت بمقعدي خلاف أصحابي، أي ، مخالفهم" ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج9،ص 86 ، والزبيدي ، تاج العروس ،ج 6،ص 102 .

(8) ابن منظور ، لسان العرب ، ج9، ص 90.

(9) الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، ص 294.

(10) قد يصل عدد وجوه المسألة الواحدة ، فيما رواه الشوكاني في كتاب (نيل الأوطار) نقلا عن الذهبي في إحدى رواياته إلى ستين وجها . الشوكاني ، محمد بن على ، مقدمة نيل الأوطار ، ج1،ص 5.

(11) الطنطاوي ، الشيخ محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 28 . 29 .

(12) المخزومي ، مهدى، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 37 ، و ما دار بين الخليل بن أحمد ، ومحمد بن مناذر الشاعر فقد قال له الخليل، "إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي ، وأنا سكان السفينة ، إن قرضتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدتم" ، الأصفهاني، أبي الفرج ، الأغاني ، ج 18،ص 190 .

(13) السيد، عبد الرحمن ،مدرسة البصرة النحوية، ص 146 .

(14) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج 1،ص 16 ، والزبيدي ، محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، ص 26.

(15) عقد في كتابه ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها بابا لمعرفة أغلاط العرب ، ج 2،ص 494 .

(16) فعلوا ذلك مع ابن عامر مقرئ أهل الشام ،وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة ، فعدوا قراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)سورة الأنعام من الآية 137 ، قراءة ضعيفة وقد وهم فيها القارئ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ،ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبوا إليه . المخزومي ،مدرسة الكوفة ،ص 50، السيد ،عبد الرحمن ،مدرسة البصرة ، ص 231 ، و تفصيل هذه المسألة عند، الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 2،ص 427 . 436 .

(17) المخزومي ، مدرسة الكوفة ،ص 50 .

(18) الزجاجي ، مجالس العلماء ، المجلس الثاني ، ص 9 .

(19) السابق ، المجلس السابع عشر ،ص 35 .وأفنون، ج (000 – نحو 60 ق هـ = 000 – نحو 564 م) هو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب، ج شاعر، جاهلي ، يماني الأصل، مات في بادية الشام ، لقب بأفنون لقوله في أبيات (إن للشبان أفنونا) ، الزركلي، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، ج3، ص 204.

(20) الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 143 .

(21) الجمحي، محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء،ج1،ص 11 . السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ،ج 1،ص 396 . العزاوي ،فائزة علي ،الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، ص4.

(22) المرجع السابق ،ص 5 .

(23) منديل ، حسن ،الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، ص 9 .

(24) الطنطاوي ، نشأة النحو ،ص 38 .

(25) السيرافي ،أخبار النحويين البصريين، ص 4 ،السيوطي ، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ترجمة ثعلب ، ج 1،ص 397 .

(26) المقتضب، المبرّد ، ج2، ص46.

(27) علي بن محمد، الجرجاني ت (816 هـ)، كتاب التعريفات، ص125– 126.

(28) ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2، ص550.

(29) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1859 ،السيوطي ، الهمع ، 4، ص 313 .

(30) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4ج، ص 1859 .

(31) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1859 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 313 .

(32) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1860 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 315 .

(33) أبو حيان ، ارتشاف الضرب، 4، ص 1862 ، شرح الكافية الشافية ، 3، ص 1622 ، الجنى الداني، 99 ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 120 ، السيوطي ،الهمع ، 4، ص 321 .

(34) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1862 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 318 .

(35) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1863 ، السيوطي ،الهمع ، 4، ص 320 .

(36) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1863، شرح التسهيل ، 3، ص 388 . 389 ، الجنى الداني ، 611 . 612 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 316 .

(37) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1863 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 318 .

(38) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1863 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 319 .

(39) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1864 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 320 .

(40) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1864 ، السيوطي، الهمع ، 4، ص 318 .

(41) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1864 .

(42) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 320 .

(43) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1864 .

(44) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1865 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 317 .

(45) أبو حيان ، ارتشاف الضرب، 4، ص 1866 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 321 .

(46) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1866 .

(47) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1868 ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 2، ص 643 م91 ،شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، 2، ص 195 . 196 ، شرح التسهيل ، 3، ص 390 ، ائتلاف النصرة ،156 م 22 ،السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 321.

(48) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1869 .

(49) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 326 .

(50) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1869 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 325 .

(51) أبو حيان،ارتشاف الضرب، 4، ص1871،السيوطي ، الهمع ، 4، ص 328 . 329 .

(52) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1876 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 330 .

(53) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1876 ، السيوطي ،الهمع ، 4، ص 330.

(54) أبو حيان ، ارتشاف الضرب، 4، ص 1877 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 331 .

(55) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1877 . 1878 ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 2، ص 602 م 84 ، شرح التسهيل ، 3، ص 397 . 398 ، ائتلاف النصرة ، 128 م 14 ،شرح التصريح ، 2، ص 248 ،السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 331 .332 .

(56) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1877 . 1878 ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 2، ص 683 م 87 ، ائتلاف النصرة ، 130 م 17 ،السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 332 .

(57) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1879، شرح التسهيل ، 3، ص 403 ، شفاء العليل ، 3، ص 960 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 393 .

(58) أبو حيان،ارتشاف الضرب، 4، ص 1879، السيوطي، همع الهوامع، 4، ص 334 .

(59) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1880 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 334.

(60) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1880 ، السيوطي ،الهمع ، 4، ص 335 .

(61) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1881 .

(62) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 336 .

(63) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1884 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 336 .

(64) أبو حيان،ارتشاف الضرب، ج4، ص 1885 ،السيوطي ، الهمع ،ج 4، ص 337 .

(65) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1886 .

(66) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 341 .

(67) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1886 . 1887 ، شرح الكافية الشافية ، 3، ص 1587 .

(68) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1887 ، الأصول في النحو ،2، ص 190، شرح التسهيل ،3 ، ص 409 ،شفاء العليل ، 3، ص 967 .

(69) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1887 ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 2، ص 632 م 88 ، شرح التسهيل ، 3، ص 409 ، ائتلاف النصرة ، 154 م 19 .

(70) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1887 .

(71) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 320 .

(72) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1888 . 1889 .

(73) السابق، الصفحة نفسها .

(74) السابق، 4، ص 18889 . 1990 .

(75) السابق، 4، ص 1877 ، المساعد على تسهيل الفوائد ، 3، ص 152 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 331 . الإنصاف في مسائل الخلاف ، 2، ص 602 . شرح الرضي على الكافية ، 4، ص 96 .

(76) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1893 ، السيوطي ، الهمع ، 4، ص 354 .

(77) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1894 .

(78) السابق، 4، ص 1895 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 359 .

(79) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1896 ، السيوطي، الهمع ، 4، ص 359.

(80) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1903 ، مغني اللبيب ، 1، ص 352 .

(81) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1896 . 1897 ، شفاء العليل ، 3، ص 971 . 972 .

(82) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1897 .

(83) السابق، الصفحة نفسها ، وقوله تعالى من سورة يوسف من الآية 15 .

(84) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1898 .

(85) السابق، الصفحة نفسها ، شرح التصريح ، 2، ص 257 .

(86) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1899 .

(87) السابق، الصفحة نفسها ، السيوطي ، همع الهوامع ، 4، ص 347 . 348 .

(88) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1899 . 1900 .

(89) السابق، 4، ص 1902 ، قوله تعالى في سورة البقرة ، من الآية 103 .

(90) السابق، الصفحة نفسها .

(91) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1903 . 1904 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 3، ص 350 . 351 .

(92) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1905 .

(93) السابق ، 4، ص 1906 .

(94) السابق ،5، ص 2371 .

(95) السابق ، 3، ص 1408 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 3، ص 172 .

(96) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 3، ص 1411 ، الجنى الداني ، 369 ، مغني اللبيب ، 1، ص 120 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 3، ص 181 .

(97) أبو حيان، ارتشاف الضرب،3، ص 1411 ،السيوطي، همع الهوامع، 3، ص 179 .

(98) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 3، ص 1412 .

(99) السابق ، ج3، ص 1413 .

(100) السابق ،ج 3، ص 1414 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 3، ص 180 . 181 .

(101) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 3، ص 1444 .

(102) السابق ، ج3، ص 1503 . 1504 .

(103) ينظر في هذه المسألة ، الكتاب ، ج3، ص 60 ,معاني القرآن للفراء1، ص 85 , الإنصاف، ج2، ص 643م91 , اللباب 2، ص 62 , شرح الجمل الكبير 2، ص 196 , شرح الكافية للرضي، ج 2، ص 116 , الارتشاف ج2، ص 551 , المغني ج1، ص 173 , ائتلاف النصرة، ص 156 فصل الحرف م22 , الأشموني، ج4، ص 14 , الهمع2، ص 58 . أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1868 ، شرح التسهيل ،ج 3، ص 390 ،ائتلاف النصرة ، 156 م 22 ،السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 321.

(104) الكتاب، ج4، ص 233 قال السيرافي في شرحه الكتاب، ج 5، ص 194 ق ، " وللقائل أن يقول إذا كان معنى (كيف) على كل حال ،فلم لا يقول ، (على كيف زيداً) ؟ كما يقول ، (على أي حال زيد) , و(في أي مكان زيد) ؟ , فالجواب أن (كيف) اسم زيد كأنا قلنا ، (أصحيح زيد أم مريض أعاقل أم أحمق) , ونسب الرضي في شرح الكافية، ج 2، ص 117 إلى سيبويه القول بأن (كيف اسم مبهم), وإلى الأخفش القول، (بأنها ظرف وهو سهو) . شرح المفصل لابن يعيش، ج4، ص 109 , المغني 1، ص 174 .

(105) ابن هشام ، مغني اللبيب، ج 1، ص 174 .

(106) السابق ،ج1، ص 175 .

(107) البيت من الطويل , ولم أقف على قائله . وقد ورد في ، المغني، ج 1، ص 174 , الهمع، ج2، ص 138 ، شرح شواهد المغني، ج2، ص 557 , الدرر، ج2، ص 458 , المعجم المفصل، ج2، ص 405 .

(108) قال أبو الفتح في المحتسب1، ص 281 ، " وجه جواز ذلك على عزته , وقلة نظيره أنه لما قال ، (تريدون عرض الدنيا) , فجرى ذكر العرض فصار كأنه أعاده ثانياً , فقال ، (عرض الآخرة) , ولا ينكر نحو ذلك , وقد وردت هذه القراءة في المطولات من كتب النحو , الأشموني2، ص 273 , التصريح2، ص 56 .

(109) سورة الأنفال من الآية 67 .

(110) كل هذه التخريجات لا تبعد عن شطط , ومخالفة ،ففي الأول ، حذف المضاف ,وإبقاء عمله في المضاف إليه , وهو شاذ , ولم يتحقق شرطه .وفي الثاني ، حذف الجار , وإبقاء عمله , وهو شاذ كذلك ، وفي الثالث ، زيادة (كيف) مع

تقريرهم أن الأسماء لا تزاد ألا يصح أن تكون الرواية ، وهان على الأدنين كيف الأباعير وعلى ذلك يسلم للرجل تصورها عاطفة.

(111) اللباب ، ج2، ص 62 , شرح الكافية للرضي2، ص 117 , ائتلاف النصرة، ص 156 فصل الحرف م 22.

(112) الكتاب، ج3، ص 60 .

(113) شرح الجمل لابن الضائع، ج1، ص 662 .

(114) معاني القرآن للفراء، ج1، ص 85 .

(115) ينظر: الارتشاف، ج2، ص 551 , الأشموني، ج4، ص 14 , الهمع، ج2، ص 58.

(116) شرح الجمل الكبير، ج 2، ص 196 .

(117) الإنصاف، ج2، ص 643م91 .

(118) السابق ، الصفحة نفسها .

(119) سورة المائدة من الآية 64 .

(120) سورة آل عمران من الآية 6 .

(121) سورة الروم من الآية 48 .

(122) مغني اللبيب، ج1، ص 173 .

(123) السابق ، ج1، ص 173 , الأشموني، ج4، ص 14 , الهمع، ج 2، ص 58 .

(124) متن الآجرومية، ص 14 .

(125) ينظر : الإنصاف، ج2، ص 643م91 ,اللباب، ج2، ص 62 , ائتلاف النصرة، ص 156 فصل الحرف م22 .

(126) الكتاب3، ص 60 .

(127) الارتشاف، ج2، ص 551 , المغني، ج 1، ص 173 , الأشموني، ج4، ص 14 .

(128) شرح الكافية، ج2، ص 117 .

(129) همع الهوامع ، ج 2، ص 58 .

(130) العكبري ، اللباب، ج 2، ص 62 .

(131) ابن الأنباري ، الإنصاف، ج2، ص 645م91 .

(132) شرح الجمل الكبير، ج2، ص 197 .

(133) الإنصاف، ج2، ص 645م91 , اللباب2، ص 64 .

(134) شرح الجمل لابن الضائع، ج1، ص 694 .

(135) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 3، ص 1411 ، الجنى الداني ، 369 ، السيوطي ، همع الهوامع ، 3، ص 181.

(136) ابن هشام ، مغني اللبيب ، 1، ص 130 .

(137) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 3، ص 1411 ، الجنى الداني ،369 ، ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 130 .

(138) ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 130 .

(139) السابق، ص 130 . 131 .

(140) شعر زهير بن أبي سلمى ، 169 .

(141) سورة الروم ، من الآية 25 .

(142) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 3، ص 1411 .

(143) الجنى الداني ، 369 . 370 ، وآية الكريمة بسورة الجاثية ، من الآية 25 .

(144) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877 ، المساعد على تسهيل الفوائد ،ج 3، ص 152 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 331 .

(145) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 2، ص 602 .

(146) شرح الرضي على الكافية ،ج 4، ص 96 .

(147) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877 .

(148) سيبويه ، الكتاب ،ج 3، ص 62 .

(149) معاني القرآن للأخفش ، ج1، ص 276 ، شرح الرضي على الكافية ، 4، ص 96 .

(150) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 2، ص 608 .

(151) شرح التسهيل ،ج 3، ص 398 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 331 .

(152) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 3، ص 398 ، شرح التسهيل ،ج 3، ص 398 ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877.

(153) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877 .

(154) شرح الرضي على الكافية ،ج 4، ص 96 .

(155) سيبويه ، الكتاب ،ج 3، ص 63 .

(156) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877، المساعد على تسهيل الفوائد ،ج 3، ص 153، ولم أقف على رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن .

(157) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 2، ص 602 ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877 .

(158) إتحاف فضلاء البشر ، ص 251 .

(159) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 2، ص 602 ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ،ج 1، ص 189 ، ائتلاف النصرة ،128 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 332 .

(160) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1877 ، المساعد على تسهيل الفوائد ،ج 3، ص 152 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 332 .

(161) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1877 .

(162) سيبويه ، الكتاب ،ج 4، ص 243 .

(163) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1896 ، و مغني اللبيب ،ج 1، ص 369 .

(164) سورة الكهف ، من الآية 59 .

(165) شرح التسهيل ،ج 3، ص 417 ، شرح الكافية الشافية ،ج 3، ص 1643 .

(166) الأصول في النحو ،ج 2، ص 157 ، والبغدايات ، 315 . 316 ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1897 ، ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 369 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 3، ص 219 . 220 .

(167) سورة آل عمران ، من الآية 142 .

(168) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1896 .

(169) ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 369 .

(170) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، 100 .

(171) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1903 ، البحر المحيط ،ج 1، ص 647 . 648 ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 352 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 4، ص 35 ، وأبو مروان هو ، عبيد الله بن عمر بن هشام أبو محمد وأبو مروان الحضرمي الأشبيلي ، ألف ، الإفصاح في اختصار المصباح و شرح الدريدية ، بغية الوعاة ، ص1154 .

(172) سورة البقرة ، من الآية 167 .

(173) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،ج 4، ص 1903، البحر المحيط ،ج 1، ص 647 . 648 .

(174) البحر المحيط ،ج 1، ص 647 .

(175) البيتان من الوافر للمهلهل بن ربيعة. الشاهد: قوله: "لقر" حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها (فيخبر).

(176) وقد وردا عند : أبي حيان ، ارتشاف الضرب ، 4، ص 1904 ، البحر المحيط ،ج 1، ص 647 ، تذكرة النحاة ، 72 ، مغني اللبيب ،ج 1، ص 352 ، خزانة الأدب ،ج 11، ص 305 .

فهرس المراجع:

ـ القرآن الكريم .

ـ الأزهري ،خالد ، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، د. ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبى ، د . ت).

ـ الأصفهاني، علي بن الحسين، الأغاني ، تحقيق : سمير جابر ، ط 2(بيروت ، دار الفكر ، د.ت).

ـ الأشموني، محمد بن على، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ،د .ط(مصر، دار إحياء الكتب العربية، د . ت) .

ـ الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح: حسن حمد ،ط1 (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية ،1418هـ . 1998 م).

ـ الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط (القاهرة ، دار الفكر العربي، 1998م) .

البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، د ط(القاهرة ، الناشر : دار الكتاب العربي ، 1969م) .

ـ الجمحي، محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ؛ تقديم عبد الحكيم راضي، د . ط (القاهرة ،الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: 2001.م).

ـ ابن جني،أبي الفتح عثمان ،الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، د.ط (بيروت ، عالم الكتب ، د . ت) .

سرّ صناعة الإعراب، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، ط (1) (دمشق، دار القلم، 1405هـ) .

المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عليّ النّجديّ ناصف، والدّكتور عبد الحليم النّجار والدّكتور عبد الفتّاح شلبي، ط (2)(إستانبول، دار سزكين للطباعة والنشر، 1406هـ).

ـ الجوهري ، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح ،اعتني به خليل مأمون شيحا ، د . ط (بيروت، دار المعرفة ،نشر:2012م)

ـ أبو حيان ،محمد بن يوسف بن على، ارتشاف الضرب ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ ـ 1998م) .

ـ ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، الحجة في القراءات السبع، د.ط (بيروت ، نشر:دار الكتب العلمية ، 1999 م) .

ـ الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ،تحقيق محمد خليل عيناتي ، د . ط(بيروت ، دار المعرفة ،1998 م) .

ـ الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح/ أحمد السيد أحمد ،د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د .ت).

ـ الزبيدي ، محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط (القاهرة ، دار المعارف ،1984م) .

ـ الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، د . ط (بيروت ،دار الكتب العلمية،2012م).

ـ الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، ط1 (بيروت، نشر عالم الكتب ، د ت) .

ـ الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدّكتور عبد الجليل شلبي، ط (1) (بيروت، عالم الكتب، 1408هـ).

ـ الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 2(القاهرة ، دار الرفاعي بالرياض الناشر : مكتبة الخانجي ، 1403 هـ – 1983 م) .

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، ط 6 (لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1984م).

ـ ابن السّرّاج ، الأصول في النّحو، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، ط (3) (بيروت، مؤسسة الرّسالة، 1408هـ).

ـ السّلياليّ، محمّد بن عيسى ، شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله عليّ الحسيني، ط (1) (مكّة المكرّمة، مكتبة الفيصليّة ،1406هـ).

ـ السفاقسي ، إبراهيم بن محمد، المجيد في إعراب القرآن المجيد ، المحقق: حاتم صالح الضامن ، د ط (مصر ، ط/ الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، د ت) .

ـ السّمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، ط (1) (دمشق، دار القلم،1406هـ) .

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تح: عبد السلام هارون ،ط 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م)

ـ السيد ، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د . ط (القاهرة : دار المعارف، نشر:1968م) .

ـ السيرافي ، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، د . ط (القاهرة :نشر: مكتبة الثقافة الدينية،2007م) .

ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ترجمة ثعلب ، تحقيق: على محمد عمر، د .ط (القاهرة : مكتبة الخانجى،2005م) .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور، د . ط (بيروت ،نشر: دار الكتب العلمية،2009م)، ج 2،ص 494 .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ، د. ط (مصر: القاهرة،المكتبة التوفيقية ، د . ت).

ـ السيرافي ، أبى سعيد ،شرح كتاب سيبويه ، تحقيق د: رمضان عبد التواب، د. ط(مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م).

ـ ابن الشجري ، أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (1) 1413هـ.

ـ الشوكاني ، محمد بن على ، مقدمة نيل الأوطار ، تقديم وتعريف وهبه الزحيلي ، اعتنى به محمد عبدالعظيم، محمد محمد تامر، د. ط (القاهرة ،نشر: دار ابن الهيثم،2004م).

ـ الطنطاوي ،الشيخ محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1(مصر، دار المنار ،1412هـ ـ 1991م).

ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تح: فواز الشعار ، ط1(بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ،1419هـ ـ 1998م).

ـ العكبري، عبد الله بن الحسين أبو البقاء ،التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،ط1 (د. م :دار الغرب الإسلامي، 1406هـ ،1986م).

التبيان في إعراب القرآن ، المحقق: علي محمد البجاوي ، د ط(مصر ، الناشر: عيسى البابي الحلبي ، د ت).

اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (1) 1416هـ.

ـ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ أ . محمد كامل بركات ،د. ط (د. م: دار المدني ، 1405 هـ . 1984م) .

علي بن محمد، الجرجاني ت (816 هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ – 1983م.

ـ الفراء ، يحيى بن زياد ،معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ، محمدعلى نجار ،عبدالفتاح إسماعيل شلبى، د ط (مصر ، دار المصرية للتأليف والترجمة، د ت) .

ـ الفرزدق ، ديوان الفرزدق ، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، ط (1) (القاهرة، المكتبة التّجارية الكبرى ، 1354هـ) .

ـ القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن ،تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، ط2 (القاهرة ، الناشر : دار الكتب المصرية، 1384هـ – 1964 م).

ـ القيسي ، مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط2

(بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1405هـ) .

ـ ابن مالك ،محمد بن عبد الله، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، ط1(بيروت :لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ . 2001م) .

شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 1(بيروت لبنان : دار الكتب العلمية ،1420هـ ـ 2000م).

ـ المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، تحقيق : د. زكى مبارك ، ط1 (القاهرة :مصطفى الحلبى ، 1937 م) .

المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د ط(القاهرة ،نشر:دار الكتب المصرية, 2013م) .

المخزومي ، مهدى، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د . ط (أبو ظبى، نشر: المجمع الثقافي ،2002 م).

ـ المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو محمد بدر الدين ،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: أ .د / عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (القاهرة :الناشر: دار الفكر العربي، 1428هـ – 2008م) ، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد النبي ، ط1(مصر، مكتبة الإيمان ،1427هـ . 2006م) .

ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، د . ط (القاهرة ،نشر:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014م).

ـ الميداني ، مجمع الأمثال ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، د ط (القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، 1978م) .

ـ النَّحَّاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ، معاني القرآن الكريم ، تحقيق : محمد علي الصابوني

، ط 1(مكة المرمة، جامعة أم القرى ، د ت) .

ـ ابن هشام، عبد الله بن يوسف ، أوضح المسالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5(بيروت، دار الجيل ، 1399هـ ـ 1979م) .

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق /الأستاذ الشيخ: محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط1(مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر ، د . ت) .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د . ط (بيروت : نشر، دار السلام ،2014م) .

ـ ابن يعيش ، الحسن بن محمد ، شرح المفصل، تح/ أ. أحمد السيد أحمد ، ط1(مصر: المكتبة التوفيقية، د .ت) ..